أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر– مقاربة تحليلية وقياسية

أ. موري سمية
أستاذة مساعدة (أ) بكلية العلوم الاقتصادية – جامعة بشار (الجزائر)

د. بلحاج فراجي
أستاذ محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية – جامعة بشار (الجزائر)

ملخص:

لعل توفر العامل المالي يساعد الجزائر في الارتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال احتلاله لمراتب متقدمة في التصنيفات العالمية لمختلف المؤشرات التي تعكس تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الورقة البحثية لتبحث في قدرة الأموال الضخمة المحققة من ارتفاع قياسي في أسعار النفط في السوق العالمية على تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة،و قد حاولت الدراسة القياسية الكشف عن وجود علاقة توازنية بين سعر النفط وبعض المؤشرات التي تمكن من قياس التنمية الاقتصادية(الناتج الداخلي الخام،متوسط الدخل الفردي،مؤشر التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، سعر النفط، متوسط الدخل الفردي، الناتج المحلي الإجمالي.

Résumé :

La disponibilité du facteur financier en Algérie contribue à l'amélioration de l'économie nationale à travers l'occupation de haut rang dans les classements mondiaux pour les différents indicateurs qui reflètent la réalisation du développement économique.

Cette étude est venue examiner la capacité financière pour améliorer le niveau du bien-être économique, social, politique et ainsi accéder à réaliser le développement économique souhaité.

L'étude économétrique essaye de trouver une relation d'équilibre entre le prix du pétrole et certains des indicateurs qui permettent la mesure du développement économique (PIB, revenu par habitant, l'indice de développement humain DHI).

Mots clés: développement économique, le prix du pétrole, le revenu moyen par habitant, le produit intérieur brut (PIB).

مقدمة:

تسعى الدول النامية إلى الخروج من حالة التخلف التي تميز مجتمعاتها إلى حالة التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي وذلك عن طريق كسر مختلف الحواجز والعوائق التي تعيق مسيرتها التنموية.

وتعد الدول المصدرة للنفط إحدى الدول التي ما فتأت تحلم بالوصول إلى تحقيق الازدهار والتقدم الاقتصادية في جميع المجالات مستغلة بذلك تلك الإيرادات المالية التي تجنيها من تصديرها لثرواتها الطبيعية(النفط) هاته الأخيرة التي عرفت مستويات قياسية في أسعارها منذ سنة 2001 والتي فاقت 120 دولار للبرميل مما سمح بخلق إيرادات ضخمة تفوق الطاقة الاستيعابية لدولها.

والجزائر كغيرها من البلدان النفطية استطاعت في السنوات الأخيرة تكوين احتياطات صرف ضخمة فاقت 110 مليار دولار، حيث تبنت الجزائر منذ 2001 التوسع في الإنفاق الحكومي بغية إنعاش الاقتصاد الوطني لكن في المقابل نلاحظ أن الجزائر لا تزال بعيدة عن تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

الإشكالية: مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أهدف وأهمية الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل ارتفاع أسعار النفط من خلال توضيح العلاقة التي تربط بين الايرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات وتأثيرها على مؤشرات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى قياس الأثر الناجم عن زيادة أو نقصان سعر النفط على مستويات التنمية من خلال استخدام القياس الاقتصادي.

أما عن أهمية الدراسة فهي تكمن في كون الجزائر بلد يتمتع بموارد مالية،طبيعية وبشرية ضخمة لكنه لم يستطع أن يرتق باقتصاده بدليل ترتيب الجزائر في المرتبة 93 حسب مؤشر الحرية الاقتصادية إذ أنه من الملاحظ أن الجزائر تعيش في بحبوحة مالية أدى ذلك في المقابل إلى ظهور الرشوة والفساد الاقتصادي وغياب الشفافية.

هيكل البحث: من أجل معالجة الإشكالية المطروحة يمكن تناول المحاور التالية بالدراسة:

- المحور الأول: تحليل تطور أسعار النفط في السوق العالمية؛

– المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر وأسعار النفط:مقاربة تحليلية؛

– المحور الثالث: أثر سعر النفط على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر: مقاربة قياسية.

المحور الأول: تحليل تطور أسعار النفط في السوق العالمية.

1–أسعار البترول في ظل سيطرة الشركات النفطية.

بداية القرن العشرين سيطرت الشركات النفطية الكبرى الشقيقات السبع Seven Sisters على السوق النفطية كأكبر تنظيم احتكاري كارتل CARTAL على المستوى العالمي، وجاء تشكيل هذا الكارتل النفطي العالمي في نهاية مؤتمر عقد في قلعة أكناكاري ACHANANCARY باسكتلندا، وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على المبادئ الضرورية للصناعة النفطية العالمية، وتركز اتفاق الشركات النفطية الكبرى في مجال تسعير النفوط وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم، وبذلك ظهرت طرقهم الجديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية، وتتمثل هذه الطرق في: [1]

– نظام نظام نقطة الأساس في خليج المكسيك.

– التسعير على أساس تساوي أسعار البترول CIF في ميناء نابولي بإيطاليا.

– التسعير على أساس تساوي أسعار البترول (CIF) في ساوثمبتون في إنجلترا.

2–تطور أسعار النفط(1970–2012): في سبتمبر 1960 في مؤتمر بغداد تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك)، وتسعى الأوبك لتنسيق وتوحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية.

وخلال الفترة (1960-1970) استطاعت الدول المنتجة للنفط مجتمعة تحت هيئة دولية أن تؤثر على اتجاه أسعار البترول، فقد توصل أعضاؤها بعد مفاوضات طويلة إلى اتفاقية طهران في فبراير 1971 أعقبتها اتفاقيات أخرى مثل اتفاقية طرابلس، اتفاقية شرق البحر المتوسط واتفاقية لاجوس، أدت هذه الاتفاقيات كلها إلى رفع الأسعار المعلنة بمبالغ تتراوح بين 35 و52 سنتا للبرميل وزيادة في نسبة الضريبة

---

[1] – انظر:

–كامل بكري وآخرون، **" الموارد واقتصادياتها "**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986 ص184.

–سالم عبد الحسن رسن،" **اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999 ص 194.

– محمد أحمد الدوري،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983 ص 204.

– أحمد رمضان شقلية، **" النفط العربي وصناعة تكريره "**، دار تهامة للنشر، جدة ط 1980 ص 31.

على الأرباح من 50 % إلى 55%، إضافة إلى زيادة الأسعار المعلنة بـ 2.5% لمواجهة التضخم المالي في الدول الصناعية.

وفي سنة 1973 عرف العالم أزمة طاقوية نتيجة لحرب أكتوبر 1973 حيث اجتمع ممثلو أعضاء أوبك وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70%، وتم اتخاذ هذا القرار لحق الشعوب في السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار،و في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إضراب العمال الإيرانيين والثورة الإيرانية في بداية عام 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يوميا إلى 27.5 مليون برميل يوميا، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل، و قد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8% عام 1998.

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل، و في عام 2002 شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كان لها

الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار التي بلغت 24.3 دولار للبرميل ليتخطى حدود 50 دولار سنة 2004.[2]

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل الى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل،حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006،بسبب ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة .

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الاول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 للبرميل خلال الفصل الرابع ،و لعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط .

واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008، أما في سنة 2010 فقد بلغ 77.45 دولار للبرميل وفي سنة 2011 فقد بلغ 107.46 دولار للبرميل، وعرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية ومؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار.

[2] – انظر:

تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك 2000-2004 متوفر على الموقع التالي: www.opec.org

ضياء مجيد الموسوي،"**ثورة أسعار النفط**"،ديوان المطبوعات الجامعية ط 1 سنة 2004 ص 17

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر وأسعار النفط:مقاربة تحليلية

1-النمو والتنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما أضيق بكثير من التنمية الاقتصادية وهو يعني الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا والتحسين في كمية هذه الموارد ومستواها والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة السلع والخدمات التي يتم انتاجها في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد في أي بلد، ويمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، وقد يكون النمو الاقتصادي موسعا (Extensive)أو قد يكون النمو مكثفا(Intensive)، ويحسب معدل النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي÷ عدد السكان.[3]

ويتعين الإشارة حسب هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.[4]

أما التنمية الاقتصادية فيتفق غالبية الاقتصاديين ومخططي التنمية في تعريفهم للتنمية الاقتصادية على قدرة الاقتصاد الوطني على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 5 و7 % أو أكثر ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل السكان كمؤشر على التنمية،إذ تنطوي هذه العملية على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة وزيادة مساحة الصناعة وقطاع الخدمات[5]، ولعل التنمية الاقتصادية

---

[3] – علي جدوع الشرقات،"**التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع،العوائق وسبل النهوض**"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ص40.

[4] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بتن النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية الاسكندرية، ط 2007 ، ص73 .

[5] – محمد صفوت قابل،"**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"، دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2008، ص 63-66.

هي تلك العملية التي بمقتضاها يجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهر ية في البنيان الاقتصادي، كما أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى ما هي إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع ويجب أن تتم بالشكل المطلوب بمجهودات جميع أفراد المجتمع وتفاعل الفرد معها لغرض إنجاحها ،وهنا يأتي دور وأهمية الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية ضروري لإنجاحها. [6]

وعلى الرغم من تعدد أهداف سياسيات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في إعلان الألفية الثالثة وهي:

- توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول.
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.
- السعي لتوفير الأساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. [7]
- زيادة الدخل القومي الحقيقي ورفع مستوى المعيشة للسكان.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية في الجزائر:(مقاربة تحليلية).

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية لأفراد مجتمعها،وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للأموال المالية الضخمة المتوفرة حاليا والتي تعد عاملا مهما ومحفزا لتحريك ودعم عجلة التنمية، ولعل أبرز المؤشرات التي تعكس ملامح التنمية لأي دولة نجد مؤشرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية..إلخ، وتقتصر هذه الدراسة على المؤشرات التالية:

---

[6] – مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 122-123

[7] – علي جدوع الشرقات، مرجع سابق، ص 11

1- الناتج المحلي الإجمالي (المقياس التقليدي للتنمية): يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.[8]

يعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي الى مفهومين:

- **الناتج الداخلي الخام:**هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة،ودلك من طرف عوامل الإنتاج المقيمة والتي تتشكل من عوامل وطنية وأخرى خارجية.
- **الناتج الوطني الخام:** هو عبارة عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية عادة تكون سنة،ودلك من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية سواء الموجودة في الاقتصاد المحلي والموجودة في الخارج.

الجدول رقم (1): تطور معدلات الناتج الداخلي الخام في الجزائر

الوحدة:مليون دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام(مليار دج)
1990	554.338
1995	2004.990
2000	4123.510
2007	9306.240
2011	14481.00
2012	15915.36
2013	16357.00

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي www.ifs.org

[8]. حاول HIKS AND STREETEN سنة 1979 تصحيح العيوب التي تشوب هذا المؤشر كمعدلات الصرف

2–متوسط الدخل الفردي(المقياس التقليدي للتنمية): يعتبر مؤشر متوسط الدخل الفردي[9] من بين المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية الاقتصادية والوصول إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع،و يمثل حاصل قسمة الناتج المحلي أو القومي الإجمالي على عدد السكان، ويعكس هذا المؤشر نوعية الحياة التي يحصل عليها الفرد وذلك من خلال تحديد حصته ومدى مساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا للرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع،فدالة الرفاهية متزايدة لمتوسط الدخل. [1]

وقد احتلت الجزائر سنة 2011 المرتبة 98 في ترتيب الدول من حيث نصيب الفرد ودخله السنوي، وقد سهد الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا منذ سمة 2007 إذ بلغ ما قيمته 4400 دولار سنويا سنة 2011.

ولعل ارتفاع الدخل المتوسط في الجزائر راجع حقيقة إلى ارتفاع العائدات من المحروقات التي كان لها أثر إيجابي على ارتفاع الناتج المحلي الخام، وحسب البنك الدولي لتحتل الجزائر بذلك الرتبة الخامسة عربيا والأولى على مستوى الدول المغاربية تليها تونس ثم المغرب.

الجدول رقم (2):تطور متوسط الدخل الفردي حسب تعادل القوة الشرائية في الجزائر

الوحدة: ألف دولار

السنوات	الناتج الداخلي الخام(مليار دج)
1990	5998.7
1995	5429.42
2000	5859.1
2007	7056.36
2010	7259.96
2011	7296.37
2012	7339.09

المصدر: www.un.org

[9] – من بين المؤشرات التي تم الاعتماد عليها بدل متوسط الدخل الفردي نجد معامل جيني الذي يقيس عدالة توزيع الدخل ومعدل الفرد تنحصر قيمته بين 0-1.

[1] –يونس على أحمد،"**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83 سنة 2010، ص 282.

3–مؤشر التنمية البشرية[10](مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي):هو مؤشر تصدره الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب وتصدر له تقرير سنوي منذ سنة 1990[11]، ويشير مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس،و تدل الخيارات عن حق البشر الجوهري في:[12]

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية؛
- أن يكتسب المعرفة؛
- أن يحصل على المواد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

ولعل مفهوم التنمية البشرية يطرح استراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس حيث تقوم على أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية والمشاركة، وهناك ثلاث مستويات من التنمية البشرية هي:[13]

- ضعيف إذا كان مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.50.
- متوسط إذا كان مؤشر التنمية البشرية بين 0.50 و0.79.
- عالي إذا كان مؤشر التنمية البشرية أكثر من 0.80.

3–1–مؤشر التنمية البشرية في الجزائر: صنفت الجزائر في المرتبة 93 من أصل 187 بلد حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2012، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة أن الجزائر من بين البلدان التي عرفت تطورا هاما في مستويات التنمية البشرية خلال الفترة 1980 و2010 بنسبة 53%،[14] وتأتي الجزائر وراء ليبيا التي اختلت المرتبة 64،ثم تونس المرتبة 94 وبعدها المغرب في المرتبة 130 حيث صنفت الجزائر في الدول التي لها مستوى تنمية بشرية متوسط،إذ أشار التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة أن الجزائر

---

[10] – قام بابتكاره عالم الاقتصاد الباكستاني حبوب الحق وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا سين والاقتصادي الانجليزي ماغاند ديساي.

[11] -consultez www.wikipidia.org

[12] – قوريش نصيرة، "**التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس 2011، ص 33.

[13]– consultez www.un.org

[14]– www.raj3elasada.com/vb

خصصت 4% من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية، 3% لقطاع الصحة، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية بالجزائر(2000-2013).

الجدول رقم (3):تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر(1990-2013)

السنوات	1990	1995	2004	20007	2010	2011	2012	2013
مؤشر التنمية البشرية	0.49	0.74	0.70	0.76	0.71	0.71	0.71	0.71

المصدر:تقارير مختلفة للتنمية البشرية متوفرة على الموقع:www.un.org

المحور الثالث: أثر سعر النفط على مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر: مقاربة قياسية.

من خلال هذه الدراسة القياسية نحاول اختبار صحة الطرح النظري السابق من خلال دراسة درجة الارتباط بين أسعار البترول من جهة واتجاه متغيرات التنمية الاقتصادية للفترة 1990 إلى غاية 2013 وتمت المعالجة بالبرنامج الإحصائي Eviews.6.

3-1-دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات التنمية الاقتصادية(الناتج المحلي الاجمالي، متوسط الدخل الفردي، مؤشر التنمية البشرية).

نفترض أن دالة التنمية الاقتصادية بدلالة أسعار البترول تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$\mathbf{MV} = \alpha + \beta . \mathbf{PP}$$

حيث:

PP : أسعار البترول.

MV: هي عبارة عن مجموعة من المتغيرات (Multi variables) (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الدخل الفردي،مؤشر التنمية البشرية) والتي تمثل مجموعة مختارة ومحددة من المؤشرات التي تعكس التنمية الاقتصادية.

α : يعبر عن متغيرات التنمية الاقتصادية في ظل غياب أسعار البترول.

β : ميل الدالة أو درجة الانحدار.

1 – **طريقة التقدير** : حيث أن الدالة التي افترضناها لتبيان العلاقة بين أسعار البترول ومتغيرات التنمية الاقتصادية تأخذ الشكل الخطي البسيط، وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج eviews.6

2 – **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**:كما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، حيث أن دراسة استقرارية السلاسل الزمنية يعتمد على اختبار الجذور الوحدية unit root test وهناك عدة اختبارات لاكتشافه، منها اختبار ديكي فولار المطور Augmented Dickey-Fuller (ADF) واختبار فيليب بيرون Phillip-Perron (PP) ومن خلال استخدام برنامج Eviews6 وقبل إجراء الاختبارات نعرف بمتغيرات الدراسة:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي، PIN متوسط الدخل الفردي (حسب تعادل القوة الشرائية)، DHI مؤشر التنمية البشرية،و قد استخرجت هذه المعطيات من التقارير الخاصة بالبنك العالمي، وبعد معالجة البيانات احصائيا تحصلنا على نتائج اختبار الاستقرارية لجميع متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم(4): نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات.

المتغيرات	Augmented Dickey-Fuller (ADF) and (DF) unit root tests		Phillip-Perron (PP) unit root test	
	المستوى Level	الفروق الأولى 1^{ST}	المستوى Level	الفروق الأولى 1^{ST}
	t المحسوبة	t المحسوبة	t المحسوبة	t المحسوبة
PP	-0.445544	-4.965507	-1.036514	-3.102276
GDP	2.171145	-3.986237	7.292997	-3.982236
DHI	-4.336780	-5.523279	-5.451838	-5.502566
PIN	0.708600	-2.893669	0.220683	-2.846326

مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار آكايك المعدل (*modified Akiake*).

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن t المحسوبة لمتغيرات الناتج الداخلي الخام ومتوسط الدخل الفردي وأسعار البترول أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5 %و 10 % عند مستواها الأصلي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية، وقد حدا بنا هذا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى ، وقد تبين أن هذه المتغيرات مستقرة وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك القيم الحرجة عند مستوى معنوية 10% ،وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بعدم وجود الجذور الوحدية.

وحسب نتائج المعالجة الإحصائية أظهرت أن سلسلة التي تضم مؤشر التنمية البشرية مستقرة في المستوى الأصلي وحسب النظرية القياسية والتي تنص على إمكانية إجراء علاقة تكامل متزامن لمتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، لذلك فإن دراستنا القياسية توضح أن هناك علاقة طويلة المدى بين متغير سعر البترول،متوسط الدخل الفردي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل لذلك فإن دالة متغيرات التنمية الاقتصادية سوف تقتصر على متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط الدخل الفردي فقط وتأخذ الشكل الخطي التالي:

$$\mathbf{MV} = \alpha + \beta . \mathbf{DP}$$

حيث:

MV : متغيرات التنمية الاقتصاديةGDP,PIN

PP : أسعار البترول .

$\boldsymbol{\alpha}$: يعبر عن حجم متغيرات التنمية الاقتصادية في ظل غياب أسعار البترول.

β : ميل الدالة أو درجة الانحدار.

3 **–طريقة التقدير النموذج:** حيث أن الدالة التي افترضناها لتبيان العلاقة تأخذ الشكل الخطي البسيط، وبالاستعانة ببرنامج الاحصائي Eviews .6 أجرينا اختبار التكامل المتزامن للبحث عن إمكانية وجود علاقات للتكامل متزامن لمتغيرات الدراسة، ويقوم هذا الاختبار بتقدير المعادلة ثم تشكيل سلسلة البواقي ودراسة استقراريتها، حيث قمنا بتقدير أربع نماذج بسيطة تربط بين كل من متغير النفقات العامة ومتغيرات أداء الاقتصاد الجزائري كل واحدة على حدى، أي:

$$\mathbf{PIN} = \alpha + \beta . \mathbf{PP}$$

$$GDP = \alpha + \beta . PP$$

الجدول رقم (5): اختبار التكامل المتزامن لـ GRANGER

Hypothesized No. of CE(s)	EQUATION	RESUDUEL TEST(level)
1	GDP=-154.980+119.8191PP	0.000
2	PIN=5141.130+18.29863PP	0.000

من الجدول أعلاه يتضح أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط ومتغيرات التنمية الاقتصادية محل الدراسة مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها.

4 –تقييم النموذج.

4-1– التحليل الاقتصادي للنموذج :

بالنظر إلى إشارة المعلمة β في النموذج الأول نستنتج أن هناك علاقة طردية سعر النفط ومتغير الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن المعلمة المفسرة لها موجبة، و بالتالي فإننا نقبل بإشارة المعلمة β اقتصاديا، ففي النموذج الأول والذي يربط بين سعر النفط والناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن زيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير النظرية الاقتصادية الكلية أن العلاقة بين التغير بالإنفاق العام والتغير في الناتج هي علاقة ايجابية ،إذ أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار الزيادة مضروبة بالمضاعف حسب كينز وهذا له أثره على مجمل النشاط الاقتصادي وبشكل خاص عندما يعمل الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل ووجود موارد إنتاجية معطلة ،فتؤدي السياسة المالية التوسعية(زيادة الإنفاق العام)على امتصاص قدر معين من العمالة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وبالنسبة لحالة لجزائر فإن قيمة β تعني أن زيادة سعر النفط بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة

الناتج المحلي الإجمالي بـ 119 وحدة، وهذا ما يؤكد الطرح النظري السابق،و عليه يمكن قبول أشارة المعلمة β اقتصاديا.

4-2- التقييم الإحصائي للنموذج:

حسب قيمة معامل التحديد في النموذج الأول والذي يقدر بـ 0.72 فإن هذا يعني أن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة 72 % كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تقدر بـ 0.69 مما يدل على أن المتغيرات المفسرة مازالت تفسر النموذج بحوالي 69 % الأمر الذي يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

وكانت قيمة معامل التحديد في النموذج الثاني والذي يقدر بـ 0.77 مما يعني أن المتغيرات المفسرة تشرح النموذج بنسبة 77 % كما أن قيمة معامل التحديد المصحح تقدر بـ 0.76 مما يدل على أن المتغيرات المفسرة مازالت تفسر النموذج بحوالي 76 % الأمر الذي يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

خـاتمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، فهي في نهاية الأمر هي تحطيم التخلف والقضاء عليه من أجل توفير الحياة الأفضل للمجتمع والقدرة للاقتصاد بما يضمن استمراره في التطور وبشكل يتسارع ويتزايد عبر الزمن.

ولعل دراسة أبعاد التنمية الاقتصادية ومعرفة المعوقات التي تقف في طريق الوصول إلى تحقيقها، كما أن حسن اختيار استراتيجية تنموية تتوافق مع امكانيات وموارد الاقتصاد وفعالية تطبيقها أصبح أمرا يشغل أصحاب القرار في مختلف دول العالم.

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

- ضرورة القضاء على التبعية النفطية من خلال تجهيز مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للقيام بدورها الفعال؛
- الاتجاه نحو تبني استراتيجيات متنوعة ترتكز على خلق ثروة غير نافذة من خلال الاهتمام بالعنصر البشري وتطويره؛

- إن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرتبط بمدى شعور المواطن البسيط بمستويات الرضا عن مختلف الخدمات المقدمة له لذلك وجب لإصلاح المنظومة التعليمية والاهتمام بأداء الخدمات الصحية؛
- ضرورة التوجه نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني؛
- التوجه نحو السياحة وتشجيعها واستغلال الثروات والمناطق السياحية التي تزخر بها الجزائر وتفعيل أداة التسويق السياحي؛
- التوجه نحو الطاقات المتجددة لما لها من أهمية بالغة خاصة في ظل الأصوات الصديقة للبيئة والتي تنادي اليوم بتحقيق تنمية تتوافق مع الاستدامة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. محمد صفوت قابل،"**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**"،دار الوقاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2008.
2. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية**"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007 .
3. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، "**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية الاسكندرية، ط 2007 .
4. ضياء مجيد الموسوي،"**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط ،1 سنة 2004 .
5. سالم عبد الحسن رسن،" **اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999.
6. كامل بكري وآخرون، **" الموارد واقتصادياتها "**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 1986.
7. محمد أحمد الدوري،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
8. أحمد رمضان شقلية، **" النفط العربي وصناعة تكريره "**، دار تهامة للنشر، جدة، ط1980.

9. علي جدوع الشرقات،"**التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع،العوائق وسبل النهوض**"،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان.

مقالات وتقارير:

10. قوريش نصيرة،"**التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد السادس 2011 .

11. يونس على أحمد،"**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83 سنة 2010 .

12. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك (2000–2004) متوفر على الموقع التالي:

www.opec.org

مواقع إلكترونية:

13. www.wikipidia.org
14. www.un.org
15. www.raj3elasada.com/vb